مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 295 (من 30 مارس إلى 6 ابريل 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة ٢

عملية المصالحة في أفغانستان والحاجة إلى المفاوضات المباشرة بين الأطراف الأفغانية

أي نوع من السلام يسعى إليه أشرف غني؟ ٤

موقف طالبان حيال السلام 5

واشنطن والمصالحة الأفغانية 5

النتائج 6

نظرة في الوضع المعيشي لدى الشعب الأفغاني

العيش في أفغانستان 8

الفقر متعدد الجوانب 8

عوامل تدهور الحالة المعيشية لدى الأفغان 9

النتائج 11

مقدمة

تمثل المفاوضات المباشرة بين طالبان والحكومة الأفغانية حلقة مهمة وأساسية في عملية السلام في أفغانستان. إلا أن مواقف الطرفين ليستا على تواؤم إطلاقا، ولأجل إزالة هذه الخلافات سافر زلمي خليلزاد المبعوث الخاص من الولايات المتحدة الأمريكية للسلام الأفغاني إلى كابل في رحلته الخامسة وقابل الرئيس الأفغاني وبعض الساسة الأفغان.

من جانب آخر، سيتم انعقاد اللقاء القادم بين سياسيي أفغانستان وحركة طالبان في قطر، عقب مؤتمر موسكو. في رحلته إلى كابل، التقى خليلزاد ببعض السياسيين وبعض مسؤولي الحكومة الأفغانية وناقشهم حيال إحلال السلام في أفغانستان. في الوقت ذاته، بدأ الرئيس غني جلساته التشاورية مع بعض الشخصيات السياسية والجهادية في أفغانستان. هذه الأحداث ولّدت آمالا بقرب بدء محادثات السلام بين الأطراف الأفغانية.

في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية نناقش مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان والحكومة الأفغانية، والسبل التي تمهد لبدء مفاوضات السلام المباشرة بين الأطراف الأفغانية.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع تم تسليط الضوء على الوضع الاقتصادي ونسبة الفقر لدى الشعب الأفغاني. نشرت مؤخر إدارة الإحصاء المركزية بأفغانستان تقريرا يفيد أن أكثر من ٥٠% من الشعب الأفغاني يعيشون تحت خط الفقر، وقد أنتجت هذه الحالة أزمات عديدة يواجهها الشعب الأفغاني.

عملية المصالحة في أفغانستان والحاجة إلى المفاوضات المباشرة بين الأطراف الأفغانية

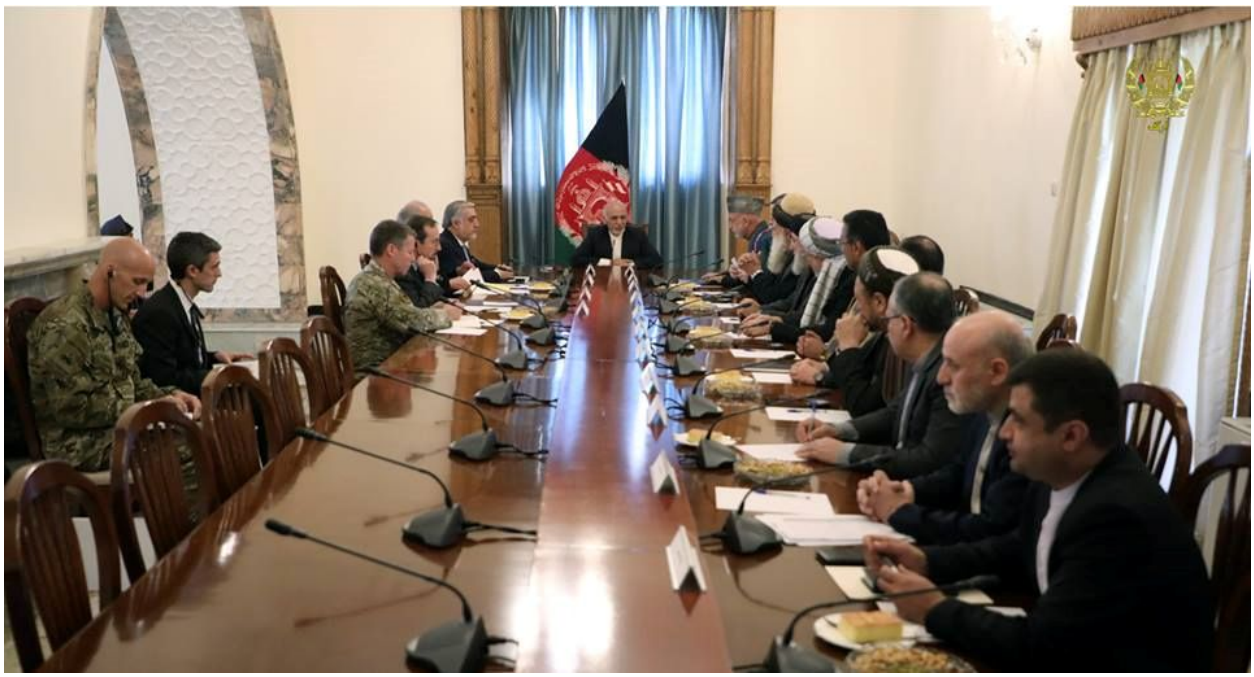

بعد اللقاء الخامس في سلسلة المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان، سافر زلمي خليلزاد إلى كابل قبل أيام ليناقش مسؤولي الحكومة الأفغانية والساسة الأفغان حيال عملية السلام. التقى خليلزاد بعدد من المسؤولين الحكوميين، والساسة وقادة الجهاد وممثلات المجتمع النسوي والشباب والناشطين المدنيين.

في جولته إلى أفغانستان، تحدث خليلزاد مع وكالة بي بي سي الإخبارية وقال: "المراحل الخمس الأولى من مفاوضات السلام الجارية حيال الصلح الأفغاني كانت مرتبطة بطالبان والولايات المتحدة فقط، وأي مرحلة أخرى سيتم التفاوض حيالها في حضور الحكومة الأفغانية. ينبغي طرح خطة تصل من خلالها الأطراف الدخيلة إلى اتفاق ويتم إعلان وقف إطلاق النار".

يؤكد زلي خليلزاد على المفاوضات بين الأطراف الأفغانية في وقت أُعلن فيه عن الموعد الثاني للمحادثات بين طالبان والحكومة الأفغانية التي ستنعقد في الرابع عشر والخامس عشر من شهر أبريل للعام الجاري، عقب مؤتمر موسكو. من جانب آخر، بدأ الرئيس غني محادثات مع بعض الساسة الأفغان البارزين – منهم الرئيس الأفغاني السابق- وقادة الجهاد الأفغاني.

ما موقف الولايات المتحدة والحكومة الأفغانية وطالبان حيال السلام الأفغاني؟ كيف يمكن للأفغان أن يوحدوا موقفهم لبدء المحادثات بشكل كامل بين الأطراف الأفغانية؟ أسئلة نحاول الإجابة عليها في هذا المقال.

أي نوع من السلام يسعى إليه أشرف غني؟

من أبرز الشعارات التي هتف بها الرئيس غني في حملاته الانتخابية الرئاسية شعار إحلال السلام وإنهاء الحرب في أفغانستان. تم تداول إشاعات حينها تفيد أن غني طمأن طالبان والفئات التابعة لها بأنه سيُنهي الاتفاقية الأمنية الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية إذا تمكن من ذلك. بعد توليه للرئاسة، وقع غني الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة في القصر الرئاسي في اليوم الأول من فترة رئاسته.

رغم أن غني بعد توقيع الاتفاقية الأمنية سعى لحث طالبان على التفاوض مع الحكومة، إلا أن مساعيه كانت متجهة نحو سلام مرتكز على جانب الحكومة الأفغانية، مما يعني أن الحكومة الأفغانية أرادت انضمام طالبان إليها مثل "الحزب الإسلامي". رفضت طالبان دعوة غني باستمرار ووسمت الحكومة الأفغانية بالحكومة غير الشرعية.

في الوقت ذاته، فإن قلق الحكومة الأفغانية حيال المحادثات الأمريكية مع طالبان ولقاءات طالبان مع الساسة الأفغان والقادة الجهاديين والناشطين الحقوقيين يدل على أن مساعي الرئيس غني لم تكن منصبة تجاه سلام حقيقي دائم، حيث أن نظرةً على سياسته الانتخابية تجلّي أن بقاءه في السلطة – لا إحلال السلام – هو رأس أولوياته.

موقف طالبان حيال السلام

رفضت طالبان باستمرار الدخول في مفاوضات مع الحكومة الأفغانية وأكدت على التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية. رغم أن الجانب الأمريكي لم يبدُ مهتما بالتفاوض، إلا أنه مع امتداد الحرب قرر التفاوض مع حركة طالبان.

في مفاوضات السلام الجارية بين طالبان والولايات المتحدة، أكدت طالبان على أن أول مطالبها هو الوصول إلى اتفاق حيال خروج القوات الأمريكية من أفغانستان. رغم أنه حصلت خمس لقاءات بين الطرفين، نشرت الصحافة تقارير تفيد أن المحادثات في اللقاءات الخمس تناولت بالإضافة إلى قضية خروج القوات الأمريكية مواضيع أخرى مثل المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، وإيقاف إطلاق النار وتشكيل حكومة مؤقتة، وقت نفت طالبان من جانبها صحة هذه التقارير.

إن موقف طالبان من السلام يتوقف على وصولهم إلى اتفاق مع الولايات المتحدة حيال سحب قواتها من أفغانستان، ومن ثم يتم البحث حول تشكيل حكومة من الأطراف الأفغانية عبر التفاوض مع جميع الأحزاب السياسية وليس فقط مع الحكومة الأفغانية.

كان مؤتمر موسكو الذي ضم ممثلي طالبان وبعض السياسيين الأفغان وقادة الجهاد أول خطوة نحو المحادثات المباشرة بين الأفغان لإحلال السلام.

واشنطن والمصالحة الأفغانية

إن الولايات المتحدة طرف مؤثر وأساسي في الحرب الجارية، وقد قررت الخطو خارج الحرب بعد معارك استمرت لـ ١٨ سنة، لذا بدأت الولايات المتحدة المفاوضات مع طالبان قبل ستة أشهر.

المرحلة الأولى من المفاوضات المباشرة هدفت إلى إنهاء الحرب الحالية في أفغانستان. بعد اللقاء الخامس، يُقال أن الطرفين توافقا بشكل إجمالي وسيوقعان اتفاقية في اللقاء القادم حيال موضوعين؛ خروج القوات الأمريكية، وعدم استخدام أرض أفغانستان ضد دولة أخرى.

في رحلته الأخيرة إلى أفغانستان ذكر خليلزاد أن المواضيع التي بُحثت في اللقاء الأخير بين الجانب الأمريكي وطالبان انحصرت بالولايات المتحدة وطالبان، وأن حضور الحكومة الأفغانية في ما تبقى من المحادثات أمر ضروري. أضاف خليلزاد أن الدور الأمريكي سيتضاءل في المستقبل وأن على الأفغان أن يتضلعوا بمسؤوليات أكبر لإحلال السلام.

تصريحات خليلزاد تُظهر أن الجانب الأمريكي وطالبان وصلا إلى توافق إجمالي وأن الولايات المتحدة تسعى حاليا للضغط على طالبان حثا لها على التفاوض مع الحكومة الأفغانية.

النتائج

رغم أن مواقف طالبان والحكومة الأفغانية حيال المحادثات بين الأطراف الأفغانية غير متوائمة، إلا أن الطرفين بحاجة إلى النظر إلى المفاوضات كفرصة تاريخية ينبغي أن تُغتنم من أجل إنهاء الحرب التي استمرت لأربعة عقود، ويستتب الأمن في البلد.

لدى طالبان والحكومة الأفغانية معرفة ضليعة بالأوضاع التي مرت بها أفغانستان بعد انسحاب قوات الاتحاد السوفييتي. بناء على هذه الخبرة، فإنه من غير المناسب تضييع فرصة كهذه سعيا للوصول إلى السلطة والمنافع الشخصية.

تُرى ما هو الحل لهذه القضية؟ أولا، كما بُذلت جهود من قبل الولايات المتحدة ودول المنطقة لبدء وإنجاح المفاوضات بين الولايات المتحدة وطالبان، ينبغي بذل جهود مماثلة في سبيل إنجاح المفاوضات بين الأطراف الأفغانية.

علاوة على ذلك، من الضروري لكل من طالبان والحكومة الأفغانية أن يبدوا مرونة وتقبلا حيال مفاوضات السلام، ويسعوا إلى مصالحة حقيقية شعبية.

بعد المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان، من المناسب أن تبدأ المحادثات الثلاثية التي تضم كلا من الحكومة الأفغانية، الساسة وقادة الجهاد، وطالبان بإشراف من المجتمع الدولي. المجتمع الدولي بحاجة إلى السعي لإنجاح المفاوضات التي تمهد السبل لحكومة أفغانية شاملة تضم جميع مكونات الشعب. النهاية

نظرة في الوضع المعيشي لدى الشعب الأفغاني

التدهور الأمني في أفغانستان والحرب المستمرة والكوارث الطبيعية عوامل أدت إلى صعوبات عديدة يعيشها الشعب الأفغاني. الفقر والبطالة ظاهرتان نتجتا كذلك بسبب الاضطراب السياسي والأمني في العقود الأربعة الأخيرة في أفغانستان، وقد بلغتا نسباً عليا غير مسبوقة.

وفق أحدث تقرير صادر عن إدارة الإحصاء المركزية بأفغانستان فإن نسبة ٥١.٧% من الشعب الأفغاني يعيشون حالة فقر شامل. نشرت الإدارة المذكورة في ٣١/مارس/٢٠١٩ نتائج تقرير عن الوضع المعيشي لدى الشعب الأفغاني تم إعداده بدعم من البنك الدولي وجامعة أكسفورد وصندوق دعم الأطفال التابع للأمم المتحدة.

ذُكر في التقرير أن نسبة الفقر في مدن أفغانتسان تبلغ ١٨ في المئة وفي القرى تبلغ ٦١ في المئة. كما ذُكر أن نسبة الفقر بين البدو تبلغ ٨٩ في المئة. بشكل إجمالي فإن نسبة الفقر الشامل في ولاية كابل تبلغ ١٥ في المئة –وهي أقل نسبة – أما أعلى نسبة ففي ولاية بادغيس حيث يبلغ العدد ٨٥ في المئة من إجمالي سُكان الولاية.

نُسلط في هذا المقال الضوء على الوضع المعيشي للسكان، ونسبة الفقر والبطالة وعوامل ارتفاع هذه النسب في السنوات الأخيرة في أفغانستان.

العيش في أفغانستان

أفغانستان دولة ذات حالة اقتصادية ضعيفة، محاطة باليابسة ويعمل معظم سكانها في الزراعة التي من خلالها يقتاتون لضرورياتهم اليومية؛ إلا أن الحرب والتدهور الأمني والكوارث الطبيعية أضرت بالقطاع الزراعي أيضا.

بعد غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان واستمرار الحرب لأربعة عقود في البلد راح ضحيتها ملايين الأفغان بين شهيد وجريح؛ اضطر ملايين الأفغان الآخرون لترك البلد مخلفين وراءهم أموالهم وأراضيهم الزراعية التي تحولت إلى صحاري قاحلة، وقد أدى جميع ذلك إلى تفاقم نسب الفقر والبطالة في أفغانستان.

في عام ٢٠٠١ وبعد الاعتداء الأمريكي على أفغانستان وسقوط حكومة طالبان، شُكلت دولة جديدة، ورغم أنه بعد تشكل الدولة تقاطرت المعونات إلى أفغانستان بمليارات الدولارات وتطورت بعض القطاعات بشكل ملحوظ؛ إلا أنه في فترة ١٨ عاما الماضية لم تُنجز تطورات شاملة تساعد على تحرك عجلة الاقتصاد بشكل دائم وتوفر فرص عمل مستمرة للشعب الأفغاني.

من جانب آخر وبحسب إحصائيات البنك الدولي فإن نسبة الفقر والبطالة في أفغانستان في العقدين الماضيين لم تنخفض – كما هو الحال في الكثير من دول العالم – بل لوحظ تصاعد نسبة الفقر والبطالة ملقية بظلالها على الوضع المعيشي لدى الشعب الأفغاني.

الفقر متعدد الجوانب

التقرير المنشور مؤخرا من إدارة الإحصاء المركزية حول الفقر متعدد الجوانب في أفغانستان أول تقرير من نوعه في مدة ١٨ عاما الماضية. التقارير المنشورة سابقا حيال الفقر في أفغانستان سلطت الضوء على نسب الفقر وفق معدل دخل الأفراد، أما التقرير المذكور فإنه يحلل الفقر بجوانبه المختلفة ويُبرز العوامل العديدة التي أدت إلى تفاقم نسبة الفقر متعدد الجوانب لدى الشعب.

في التقرير المنشور من إدارة الإحصاء المركزية، تم رصد وتحليل الوضع المعيشي لدى الشعب الأفغاني من خمسة جوانب (الصحة، التعليم، معايير العيش، العمل، وتأثير الوضع الأمني على المعيشة) وتم استخدام

١٨ عامل هي: (الأمن الغذائي، الولادة بمساعدة قابلات ماهرات، الحضور في المدرسة، تعليم الإناث، تعليم الأولاد، توفر المياه، توفر نظام الصرف الصحي، توفر الكهرباء، توفر المحروقات للطبخ، السكن، الأملاك والزراعة، العلاقات، البطالة، قلة فرص العمل، حرمان الشباب من العمل، الدراسة الجامعية والتدريب، الإنتاج، الدخل، والأمن).

وفق نتائج التقرير المذكور من إدارة الإحصاء المركزية فإن أكثر من نصف سكان أفغانستان بالنظر إلى العوامل المذكورة داخلون في الفقر متعدد الجوانب. كما ذُكر في التقرير أن نسبة ٢٤% من القوة العاملة في أفغانستان عاطلة عن العمل، كما أن نسبة ٤١.٣% من الشعب يستخدمون محروقات جامدة مما يُعرضهم للأمراض التنفسية. وذُكر في التقرير أن نسبة ٣٢.٢% من الأسر يعمل بها شخص واحد يعول ستة أفراد في المتوسط.

مما تضمنه التقرير أيضا أن نسبة ٣٩.١% من الأسر رُصد فيها عدم التحاق طفل واحد بالمدرسة رغم إكماله للسن المطلوبة للالتحاق. ومن بين الأسر هناك نسبة ٤٧.٩% لا توجد بها أي امرأة متعلمة فوق عمر عشر سنين. وفق نتائج التقرير رُصدت نسبة ٢٤.٨% من أفراد الشعب الأفغاني مروا بصدمات أمنية ولم يتعافوا من تأثيراتها السلبية.

عوامل تدهور الحالة المعيشية لدى الأفغان

الحرب: التدهور الأمني واستمرار الحرب في أفغانستان من أهم العوامل التي أثرت – ولا تزال – على معيشة الشعب الأفغاني وبسببها تمر البلد بأزمة فقر وعطالة متفاقمة. في الوقت الحالي تقع قرابة نصف مساحة البلد تحت سلطة قوات المعارضة المسلحة، وتمددت رقعة الحرب وازدادت هجمات القصف الجوي والضحايا في صفوف المدنيين بشكل غير مسبوق؛ حيث أن عدد القتلى والجرحى المدنيين في أفغانستان في العام الميلادي المنصرم (٢٠١٨) بلغ ١٠٩٩٣ شخص. كما أن الاضطراب الأمني دفع عشرات الآلاف من الأسر إلى النزوح عن مواطنهم مخلفين وراءهم أموالهم والأعمال التي كانوا يقتاتون منها، ويمرون حاليا بحالات إنسانية صعبة في مخيمات النزوح.

من جانب آخر، فإن الاضطراب الأمني لم يؤد إلى فرار الأموال وروّاد الأعمال من أفغانستان فحسب، وإنما أدى كذلك إلى تعسر إنفاق ميزانيات وزارات الحكومة الأفغانية، وهكذا أدى انقطاع الاستثمار في مجالات البنى التحتية التي بمقدورها استخدام القوى العاملة في البلد إلى تفاقم أزمة الفقر والبطالة.

الكوارث الطبيعية: بالإضافة إلى الحرب، فإن الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والانهيارات الثلجية تسببت في خسائر مالية وخسائر في الأرواح أضرت بآلاف السكان، وساهمت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في البلد.

في عام ٢٠١٨ تعرض نحو مليونيْ مواطن لحالة انعدام المواد الغذائية في عشرين ولاية في أفغانستان، ولهذا نزح نحو ٣٥٠ ألف شخص من مواطنهم. رغم أن ازدياد هطول الثلوج والأمطار في شتاء العام الجاري أحدث آمالا بانتهاء موجة الجفاف إلا أن الفيضانات وتساقط الثلوج أودت بأرواح وأموال الكثيرين في البلد.

وفق إحصائية مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة OCHA فقد قضى نحو ٨٠ شخص ونزح حوالي ٤٢ ألف شخص في بداية شهر أبريل/٢٠١٩ بسبب الفيضانات في شمال أفغانستان. وفي أوائل شهر مارس/٢٠١٩ سقط ضحايا وتكبد السكان خسائر مالية في الولايات الجنوبية، حيث صرحت وزارة العناية بمتضرري الكوارث الطبيعية بجمهورية أفغانستان أن عدد القتلى هناك بلغ ٥٠ شخصا وأُصيب ١٤٠ آخرون، كما هُدم عدد ٩٢٦ منزل بشكل كامل وتضرر عدد ٢٠٠٠ منزل بشكل جزئي.

عدم الاستقرار السياسي: الاضطراب السياسي واستمرار الخلافات الداخلية بين الساسة ومسؤولي الحكومة الأفغانية أديا إلى إغفال الاهتمام بالمشكلات المذكورة وعدم طرح وتنفيذ البرامج التي تساهم في مكافحة الفقر والبطالة. كما أن هذه الاختلافات هيّأت الوضع للفساد الإداري في القطاع الحكومي وإهدار الموارد المتوفرة دون طائل.

النتائج

نظرا لموقعها الجغرافي المتميز فإن أفغانستان تمتلك موارد طبيعية غزيرة وقوى عاملة وقابلية للتطوير يمكن الاستفادة منها باتخاذ السياسات الشاملة وإعمال برامج توفير فرص العمل المستمرة، مما سيؤدي إلى تخفيض نسب الفقر والبطالة.

من جانب آخر فإن تحسن الوضع المعيشي وتوفر فرص العمل مرتبطان بالصناعة بشكل مباشر. إن الصناعة تُعد ركيزة الاقتصاد الأولى لدى الدول وتلعب دورا بارزا في تقليل نسب الفقر والبطالة؛ إلا أن الحكومة الأفغانية لم تنجز شيئا ملحوظا في هذا الصدد، ولعل استمرار الحرب هو السبب الأبرز في عدم تفعيل هذا القطاع المهم.

في مدة ١٨ عاما الماضية أدى استمرار الحرب إلى أن تصب الحكومة الأفغانية معظم اهتمامها بساحات الحرب، وقد حالت هذه الحرب دون التطور الاقتصادي في أفغانستان. يسوغ القول – وفق ما سبق – أن مكافحة الفقر والبطالة متوقفة على تحسن الأمن في البلد، شأنها شأن جميع القطاعات الأخرى، وما لم يتم إرساء دعائم السلام في أفغانستان وتستقر حكومة مركزية مزدهرة فإن الأزمات الاقتصادية ستتفاقم أكثر.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 202564049 (+٩٣) – ٧٨٤٠٨٩٥٩٠ (+٩٣)

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+٩٣) ٧64747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+٩٣) ٧84249421 ahmadshahr786@gmail.com